تقارير مؤتمرات

مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة
من منظور اقتصادي إسلامي

عمّان، ٢٥ – ٢٦ ذو الحجة ١٤٣١هـ / ١ – ٢ كانون أول(ديسيمبر) ٢٠١٠م

مكتب الأردن

تحت رعاية رئيس الوزراء الأردني الأستاذ سمير الرفاعي نظم المعهد العالمي للفكر الإسلامي/ مكتب الأردن، وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، مؤتمراً علمياً دولياً بعنوان (**الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي**)، وذلك يومي الأربعاء والخميس ٢٥ و ٢٦ ذو الحجة ١٤٣١هـ الموافق ١و٢ كانون أول (ديسيمبر)٢٠١٠م، في نادي مدينة الحسين للشباب في عمّان.

وهدف المؤتمر إلى دراسة جوانب الأزمة المالية العالمية دراسةً معرفيةً ومنهجية ناقدة، لفهم أسباب الأزمة وتداعياتها، وعلاقتها ببنية النظام الاقتصادي العالمي، ومن ثم تقويم الجهود المبذولة للتعامل مع الأزمة، والسياسات الاقتصادية والمالية التي اتبعتها الدول، والفرص المتاحة للسياسات الاقتصادية الإسلامية لمعالجة الأزمة، والحيلولة دون تكرارها، وشحذ هِمم المفكرين والباحثين لدراسة النظام الاقتصادي الإسلامي وأسسه الفكرية والاجتماعية، وتفعيله في الميادين المحلية والإقليمية والعالمية.

وقد تحدث في الجلسة الافتتاحية الدكتور فتحي حسن ملكاوي المدير الإقليمي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، رئيس اللجنة التحضيرية، الذي نوّه بأهمية الدراسة العلمية والموضوعية للأزمة، وأهمية البحث في جذورها وفلسفة النظام الاقتصادي الرأسمالي.

وركز سماحة الأستاذ الدكتور عبد الناصر أبو البصل رئيس جامعة العلوم الإسلامية العالمية على دور العلماء في وضع التصورات والرؤى القادرة على الإسهام

في حل الأزمات، ورأى أن تفعيل فقه الأزمات وفقه الضرورات، أسلوب ناجع في معالجة الأزمة قبل وقوعها وأثناءها وبعدها.

أما مندوب راعي المؤتمر عطوفة السيدة خلود السقاف، فقد أشارت خلال كلمتها، إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أسهمت بشكل واضح بنقل صناعة التمويل الإسلامي من مرحلة التجربة والاختبار إلى مرحلة التوسع والانتشار بسرعة، وإلى زيادة الثقة بدور المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها. وبيّنت أن البنك المركزي الأردني يخطط لإصدار صكوك أو سندات إسلامية نتيجة الطلب المتزايد على التمويل الإسلامي على جميع المستويات.

معالي وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور كشف عن توقعاته بإمكانية ان يصبح النظام المصرفي الإسلامي بديلاً مشاركاً ضمن المنظومة المالية العالمية في حال محافظته على معدلات نموه ومستوى تطويره للمنتجات. ورأى بان ثمة أسئلة كثيرة لم يتم الإجابة عليها لغاية الآن فيما يتعلق بأسباب الأزمة، فدور المؤسسات الرقابية والمالية العالمية مثلاً كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ما زال مصدر خلاف؛ فمنهم من يرى انه لا حاجة لنا بها بعد الإخفاق في منع حدوث الأزمة، ومنهم من يرى إعادة النظر في دور هذه المؤسسات.

وتواصلت أعمال اليوم الأول (الأربعاء١ كانون أول ٢٠١٠) في ثلاث جلسات عمل؛ إذ ترأس الدكتور فتحي ملكاوي المدير الإقليمي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي الجلسة الأولى، التي قدمت فيها ثلاث ورقات: الورقة الأولى للدكتور فؤاد بسيسو، من الأردن، بعنوان: "عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ومحددات نفاذة بديلاً عن النظام الرأسمالي"، تحدث فيها عن الأسس والمقومات المفاهيمية والعملية التي توفر الفرصة للنفاذ العالمي للنظام الاقتصادي الإسلامي، بديلاً عن النظام الاقتصادي الرأسمالي في ضوء تداعيات ودروس الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية المعاصرة. وقدم الدكتور أحمد فرّاس العوران، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية ورقة بعنوان: "دروس مستخلصة من الأزمة المالية: وجهة نظر إسلامية"، وأشار فيها إلى أن الأزمة الحالية تعد

أسوأ أزمة تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية، مبيناً أنّ جذور الأزمة تعود في الأساس إلى سلوك الناشط الرأسمالي الاقتصادي المنبثق عن الميول المفرطة نحو الفردية والنفعية والمادية، وتوصلت الدراسة إلى أن كل الجهود ممكنة لتطبيق النظام السوقي الإسلامي. وتحدث الدكتور أحمد منصور، من كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل عن: "الأزمة المالية العالمية، رؤية أخلاقية تاريخية"؛ إذ رأى أنّ الأزمة المالية العالمية امتداد للمنظومة الأخلاقية التي تأسست منذ عصر النهضة الأوروبية، ولطبيعة الدوافع السلوكية والأخلاقية للأفراد والمنشآت التي شاركت في هذه الأزمات.

أما الجلسة الثانية التي ترأسها معالي الدكتور خالد أمين عبد الله وزير التخطيط الأسبق، فقد قدمت فيها ثلاث أوراق: قدّم الأولى الدكتور عمر خضيرات، من جامعة البلقاء التطبيقية/الأردن، وهي بعنوان: "الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة ومصير النظام الرأسمالي"؛ إذ توصلت الدراسة إلى أنّ الأزمة المالية العالمية الراهنة هي الإنتاج المعاصر لهذا النظام، الذي يعكس بدوره العيوب الهيكلية للنظام الاقتصادي العالمي. وقدم الدكتور عقبة عبد اللاوي والأستاذ نور الدين جوادي من الجزائر ورقة بعنوان: "الأزمات المالية: سجال التدويل و أطروحات التعولم الثلاثي"، وتحدث الباحثان فيها عن زيف الخطاب المروّج لـ(أبدية الرأسمالية) وتبيان حقيقة كون النظام الرأسمالي آلية دورية لتوالد الأزمات وتدويلها من خلال تتبع مسارات تطوره. وقدم الأستاذ الهواري بن لحسن من الجزائر ورقة بعنوان: "طبيعة الأزمة المالية الراهنة وإشكالية الفكر التنموي البديل: رؤية إسلامية"، وأشار فيها إلى وجود أزمة حادة في الفكر التنموي الجديد، مما دفع إلى تحليل بعض ملامح الفكر التنموي الجديد المبني على منطق التنمية المستقلة، مسلطاً الضوء على البديل الإسلامي بوصفه النظام الأكفأ للأزمة الراهنة.

واختتمت أعمال اليوم الأول بجلسة ترأسها الدكتور غسان الطالب أستاذ التمويل الإسلامي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية/الأردن. وعرضت فيها أربع أوراق؛ قدم الورقة الأولى الدكتور محمد أنس الزرقا، خبير الاستشارات الشرعية في الكويت، وهي بعنوان: "الأزمة المالية العالمية: المديونية المفرطة سبباً، والتمويل الإسلامي بديلاً"،

وناقشت الورقة المديونية المفرطة خاصة، لما لها من أثر واضح في حدوث الأزمة، ورأت الدراسة أن ثمة عوامل أدت إلى المديونية المفرطة أهمها: تطور الأخلاق الاجتماعية لتغدو المديونية نمط حياة، إضافة إلى التطور التشريعي الكبير المتمثل في إلغاء قوانين الربا في أمريكا. وقدم الدكتور أحمد بلوافي والدكتور عبد الرزاق بلعباس، من جامعة الملك عبد العزيز في السعودية ورقة بعنوان: "معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية: دراسة تحليلية". وأظهر الباحثان معالجات الأزمة من منظور الاقتصاد الإسلامي، وتوصلت الورقة إلى عدد من نتائج من أهمها: القصور في تحديد الوضعية المعرفية والميل إلى العموميات، واستخدام الاحكام الفقهية في غير محلها، والخلط بين الأسباب والمظاهر والعناصر المساهمة في زيادة حدة الأزمة وانتشارها، ودعت الدراسة إلى إعداد نمذجة تصنيفية دقيقة يتم خلالها معالجة المواضيع الخاصة بالأزمات. وأكّد الدكتور محمود الخطيب من جامعة العلوم الإسلامية العالمية/الأردن في ورقته المعنونة بـ"الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج" على أن لا حلّ إلاّ بتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، وإنشاء المؤسسات المالية الإسلامية، والاعتماد على الصيغ الإسلامية في التمويل المالي. وقدّم الدكتور محمد مهيدات رئيس قسم البحوث والدراسات في دائرة الافتاء العام/الأردن بحثاً بعنوان: "المضاربات الوهمية "السوقية" ودورها في الأزمة المالية (عقود الخيارات)"، وبيّن الباحث فيه دور عقود الخيارات – بوصفها نوعاً من أنواع المضاربات الوهمية – في حدوث الأزمة المالية، وكشف عن دور الاقتصاد الإسلامي في الوقاية من آثار هذه المضاربات، مشيراً إلى أن الاقتصاد الإسلامي يستطيع أن يسهم في الوقاية من آثار الأزمة المالية، من خلال منظومته التشريعية الحكيمة.

أما أعمال اليوم الثاني (الخميس ٢ كانون أول ٢٠١٠)، فبدأت بجلسة ترأسها الدكتور كمال لدرع، من الجزائر، وقدمت فيها ثلاث أوراق، كانت الأولى للدكتور رياض المومني، أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة اليرموك/الأردن، وهي بعنوان: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور إسلامي"، وتحدث فيها عن أسباب الأزمة، والتقدير الإسلامي لها، وإمكانية تجنبها، وكشف عن أبعاد

الأزمة المالية؛ إذ إن للأزمة أبعاداً ثلاثة، منها ما يتعلق بالنظام المالي، وآخر بالنظام الاقتصادي، وثالث بالبعد الحضاري. وقدمت الدكتورة مها رياض، من جامعة الإمام محمد بن سعود في السعودية دراسة عن: "تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية"؛ إذ عالجت الدراسة قضيّة تقويم أداء صندوق النقد الدولي إبان الأزمة المالية، عبر متابعة أشكال تعاملاته المختلفة مع الدول الأعضاء قبل تفجر الأزمة وأثناءها وبعدها، وبيّنت أن آليات الصندوق لمساعدة الدول الأعضاء تنطوي في معظمها على شبهات شرعية جلية لكونها تتم في إطار ربوي، فضلاً عن الوقوع في فخ التبعية للدول المهيمنة على الصندوق. وقدّم الأستاذ ماجد أبو غزالة من الجامعة الوطنية في ماليزيا، ورقة بعنوان: "الاستراتيجية الوقائية من الأزمات المالية والاقتصادية المعاصرة، ماليزيا نموذجاً"؛ إذ طرح الباحث أهمية الإدارة الاستراتيجية للحكومة الماليزية التي كان لها الفضل في نقل ماليزيا من دولة متخلفة إلى دولة متقدمة، مشيراً إلى التخطيط المرحلي ودوره في الكبير في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

أما الجلسة الثانية، التي ترأسها الأستاذ الدكتور منصور السعايدة، نائب رئيس جامعة العلوم الإسلامية العالمية، فعرضت فيها ثلاث أوراق، الورقة الأولى قدمها الدكتور خالد البنداري، من مصر، وهي بعنوان: "تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية: دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة"، وفيها ناقش الباحث مفهوم الأزمة ومراحلها ومظاهرها، كما تناول التأثيرات المختلفة للأزمة المالية العالمية على الدول العربية. والورقة الثانية قدمها الدكتور محمد زيادات والدكتور محمد العوامرة من جامعة البلقاء التطبيقية/الأردن، وهي موسومة بـ"تقويم الآثار الناجمة عن الأزمة المالية على تسويق المصارف الإسلامية"، وهدفت الورقة إلى قياس أثر عناصر المنظومة التسويقية في المصارف الإسلامية الأردنية، ودورها في مواجهة الأزمة المالية العالمية، إذ أظهرت الورقة أهمية المنظومة التسويقية بوصفها متغيرات مستقلة في تفعيل تسويق الإدارة المالية الإسلامية الأردنية للحدّ من آثار الأزمة المالية. أما الورقة الثالثة فقدمها الأستاذ محمد أبو شعلة رئيس قسم الإشراف والتطوير في مركز قاصد لتعليم اللغات، وجاءت بعنوان: "الأزمة المالية العالمية وأثرها في التوجهات

الغربية نحو المصرفية الإسلامية"؛ إذ رصدت الدراسة الدعوات الغربية لتبني الحلول المصرفية الإسلامية، وحللتها. كما تطرقت إلى آليات التمويل الإسلامي، ومدى إسهامها في توجهات الغرب نحو المصرفية الإسلامية.

الجلسة الثالثة، ترأسها الأستاذ الدكتور أحمد العوران وضمت ثلاث أوراق؛ قدم الورقة الأولى الأستاذ عبد القادر زيتوني من الجزائر، وهي بعنوان: "التصكيك الإسلامي: ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية"؛ إذ بيّنت الورقة أن عمليات التصكيك الإسلامي تفتح أمام المصارف الإسلامية آفاقاً استراتيجية واسعة، كما كشفت الورقة عن الحلول التي تتيحها آليات التصكيك للخروج من الأزمة. وقدمت الدكتوره هناء الحنيطي من جامعة عمان العربية للدراسات العليا/الأردن، ورقة بعنوان: "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية"؛ إذ كشفت الورقة عن دور الهندسة والأسواق المالية الإسلامية في توفير الإجراءات الاحترازية لمنع وقوع الأزمات، وتوصلت إلى أن هنالك ضوابط خاصة للهندسة المالية الإسلامية، تتمثل في الالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية. وقدم الأستاذان فريد خميلي وشوقي جباري من الجزائر ورقة بعنوان: "دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية"، وفيها أشار الباحثان إلى الدور الفاعل للهندسة المالية الإسلامية، وقدرتها على التحوط من المخاطر، ومواجهة مختلف التقلبات الاقتصادية، إضافة إلى قدرتها على كبح جماح القروض عالية المخاطر، والتصدي لعمليات التوريق المولدة للربا، ومواجهة صناديق الاستثمارات العقارية الوهمية.

أما الجلسة الرابعة، فقد ترأسها معالي الدكتور هشام غرايبة، وضمت أربع أوراق؛ افتتحها الدكتور كمال لدرع من الجزائر بورقة عنوانها: "النهي عن المعاملات المالية الفاسدة آلية شرعية لحماية الاقتصاد وضمان استقراره"؛ إذ أظهرت الورقة فاعلية الآليات الشرعية في حماية الاقتصاد الإسلامي، ووقايته من الأزمات المالية. وقدّم الدكتور عدنان الصمادي من جامعة جرش/الأردن ورقة بعنوان: "الأزمة المالية الراهنة: أسبابها وتداعياتها وعلاجها من وجهة نظر الإسلام"؛ إذ بيّنت الورقة أسباب الأزمة

المالية الراهنة، كما أبرزت وجهة نظر الإسلام في أسباب الأزمات وعلى رأسها النقد والربا. وقدم الدكتور وليد شاويش من جامعة العلوم الإسلامية/الأردن ورقة بعنوان: "البيوع المنهي عنها شرعاً في الوقاية من الأزمة المالية العالمية"؛ إذ عرّفت الورقة البيع على المكشوف وطبيعته وآثاره السلبية في الاقتصاد، كما اقترح الباحث البدائل الشرعية الممكنة والمناسبة بدلاً من البيع على المكشوف. وقدمت الباحثتان آسيا سعدان وصليحة عماري، من الجزائر، ورقة بعنوان: "تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، تحدثتا فيها عن الارتباط بين الأزمة المالية العالمية والخلل الحاصل في النظام المالي المعتمد، الذي يرتكز على مقومات ترفضها الشريعة الإسلامية، كما حاولت الورقة إبراز مدى تنوع صيغ التمويل الإسلامي، ومرونتها، وقابلية استخدامها من المسلمين وغير المسلمين، إضافة إلى إمكانية ابتكار صيغ جديدة تتميز عن نظيرتها التقليدية في قلة مخاطرها وارتباطها بالاقتصاد الحقيقي.

واختتم المؤتمر أعماله بجلسة ختامية ترأسها سماحة الأستاذ الدكتور عبد الناصر أبو البصل رئيس جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وتضمنت كلمات المؤسسات المنظمة، والراعية، وكلمة المشاركين. ثم تلا الدكتور رائد عكاشة المستشار الأكاديمي للمعهد البيان الختامي، الذي تضمن التوصيات الآتية:

١. توجيه برقية شكر وتقدير إلى دولة رئيس الوزراء لتفضله برعاية المؤتمر، وإلى معالي الدكتور محمد أبو حمور لقبوله أن يكون ضيف شرف المؤتمر وإلقائه محاضرة المؤتمر.

٢. العمل على إنشاء مؤسسات أكاديمية بحثية تعمل على تطوير الاقتصاد الإسلامي، ليكون مؤهلاً لقيادة الاقتصاد العالمي.

٣. دعوة المؤسسات الأكاديمية والبحثية إلى التركيز على الدراسات التطبيقية، التي تتعامل مع الاقتصاد بشكل عام، والاقتصاد الإسلامي بشكل خاص. والاستفادة من هذا المؤتمر وأمثاله في تطوير مشروعات بحثية ذات علاقة مباشرة بالواقع الاقتصادي

ومشكلاته، وتوجيه جهود الباحثين من أساتذة الجامعات والمراكز البحثية وطلبة الدراسات العليا، لتناول هذه المشروعات البحثية.

٤. الدعوة إلى إنشاء قنوات اتصال مع المفكرين الاقتصاديين الغربيين والآسويين، والمؤسسات والمنظمات الاقتصادية الغربية من جهة، والمفكرين والباحثين الاقتصاديين المسلمين من جهة أخرى، أجل الكشف عن ميزات النظام الاقتصادي الإسلامي، ومدى إسهامه في خدمة البشرية.

٥. ضرورة التركيز على طبيعة النظام الاقتصادي السائد، وفلسفته، وعلاقة الأزمة المالية المعاصرة بالخلل الهيكلي في هذا النظام الرأسمالي.

٦. ضرورة التركيز على البعد الحضاري في أسباب الأزمة ونتائجها، ودور الأسس المعرفية والقيمية للنظام الاقتصادي الرأسمالي في استمرار توليد الأزمات.

٧. طباعة أعمال المؤتمر في كتاب يفيد منه طلبة العلم والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والمالية، المهتمة والمتخصصة بالاقتصاد. وذلك بعد إدخال الباحثين للملاحظات التي أبداها المعقبون والمتداخلون.

٨. تشكيل لجنة لمتابعة التوصيات مع الجهات المسؤولة والمؤسسات المعنية.